الفصل الثانى

العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

العناصر:

١- الحـــــــدود.

٢- الموقـــــــع.

٣- التضـــــاريس.

٤- الأنهار الدولية.

٥- الجـــــــزر.

٦- شكل الدولة الجغرافي.

٧- الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية.

٨- المنـــــاخ.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى

العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

لابد فى البداية أن نورد ملاحظة يتوجب الإشارة إليها قبل الحديث عن مكونات القوة وهى أن عناصر قوة الدولة ليست كلها موارد طبيعية مادية أو عسكرية، وأن قوة الدولة لا يمكن إرجاعها إلي عنصر واحد فقط وإنما هى عبارة عن مجموعة عناصر تتفاعل مع بعضها لتحدث القوة، وتتعدد هذه العناصر فتتفرع إلي عناصر طبيعية وجغرافية واقتصادية وعسكرية وغيرها علي النحو التالى:

١- الحدود:

تمثل حدود الدولة المعترف بها ركيزة أساسية بالنسبة للدولة وعنصراً أساسياً من عناصر قوتها لا يمكن إغفاله، حيث أنه من غير الممكن ولا من المتخيل وجود دولة قوية أو ضعيفة دون رقعة من الأرض تقام عليها، ودون حدود ثابتة ومعترف بها دولياً، سواء من كل أو بعض الدول الأخري وهذه الحدود تحد د كذلك المجال الإقليمى للدولة، ومن المفترض أن تكون الدول الأخري علي دراية كاملة بهذه

الحدود حتي تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها بناء علي هذا الأساس، وهذه الحدود لا تقتصر فى معناها الواسع علي أراضى الدولة فحسب، بل وتشتمل أيضاً علي جغرافية هذه الأرض بجبالها وسهولها وأنهارها وسواحلها ومناخها وغير ذلك من العناصر الجغرافية التى تمثل كافة العناصر التى يتكون منها الوسط الجغرافى للدولة.

فالدولة فى عرف الجغرافيا السياسية هى عبارة عن قطعة أرض وجماعة من الناس تعيش فوقها وبها سلطة تنظم العلاقة بين الأرض والناس وتتمتع بالسيادة فوق هذه الأرض وولاء الناس الذين يعيشون فوقها، ومن هذا المنطلق فإن الدولة تعبير سياسى لا يتحقق إلا بتوافر هذه الأركان. والحدود من هذا المنطلق هى عبارة عن حدود رقعة من الأرض مقامة عليها الدولة تدافع عنها وتمارس عليها سيادتها الكاملة وتخضع لسلطاتها كل ركن من أركانها، ولا يتصور قيام أية دولة طبيعية بدون تلك الحدود أو بدون إخضاع الأفراد المقيمين ضمن تلك الحدود لحكم منظم يمارس علي هذه الأرض، وحتي المجتمعات الرعوية القديمة كانت تمارس سلطاتها علي بقعة من الأرض تعدها حدوداً لها وتخضعها لسيادتها وتدافع عنها بكل ما تملك من قوة، ولذلك كانت الحروب الطويلة تقوم بين القبائل بسبب اعتداءات قد تمارس علي أرض لقبيلة أو لجماعات أخري.

ولا تخضع أرض الدولة لمساحة معينة، فهناك بعض الدول تمارس سيادتها علي جزيرة واحدة مساحتها لا تتعدي بضعة أميال، ومع ذلك فإن القانون الدولى أعطاها شرعيتها الكاملة فى النظام الدولى، ولها

من الحقوق السياسية ما للدول الكبري دون أى تأثير للمساحة أو العوامل الجغرافية الأخري علي شخصيتها القانونية[1].

فالدولة من خلال ذلك المنظور، وأيضا من خلال منظور الجغرافيا السياسية، هى حدود وسكان وموقع ومساحة تمارس عليها نوعا من أنواع التنظيم السياسى المتكامل، وتتولي بواسطته حماية أمنها وأمن المقيمين عليها داخليا وخارجيا، محتكرة فى يدها كل أدوات الإلزام وكل ما من شأنه أن يمنحها قوة مادية تضمن من خلالها تنفيذ قراراتها وأوامرها تنفيذا طوعيا أو جبريا.

وكما تعد حدود الدولة أحد أركانها الأساسية، فإنها تعد كذلك شرطا لوجودها ولاستقلال السلطة السياسية فيها، حيث تشكل الحدود بالنسبة للدولة حقائق ثابتة تحدد ضمنها مسارها وتطورها وترسم شكلها الذى تتميز به عن الدول الأخري، وتضعها ضمن إطار إقليمى جغرافى تحدد من خلاله مجالها البحرى والجوى وتتفق مع جيرانها بشأنه وفقا للأعراف الدولية المتفق عليها.

وإلي جانب الإقليم الجغرافى يوجد هناك حدود الدولة السياسية، حيث يختلف كل منهما اختلافا كليا عن الآخر، فالحدود السياسية هى عبارة عن وحدة جغرافية تولدت نتيجة جهود بذلتها الدولة لخلق وحدة أو كيان سياسى وأقامت عليها نوعا من الحكم وهو الأمر الذى يختلف عن الإقليم الجغرافى الذى قد يكون دولة واحدة وأحيانا أكثر من دولة، فهناك مثلا رقعة جغرافية ذات طبيعة واحدة ومناخ وظروف واحدة لكن مقام عليها أكثر من دولة تتمتع كل منها بحدودها السياسية الخاصة بها.

---

(١) د. أمين محمود عبد الله – في أصول الجغرافيا السياسية – مكتبة النهضة – القاهرة ١٩٨٤ ص ٥٠ وما بعدها.

وغالباً ما تكون حدود الدولة مساحة متصلة، لكن ذلك ليس شرطاً أساسياً لوجودها، وليس من الضرورة أن يكون كذلك كما هو الحال بالنسبة لباكستان عندما كانت تتكون من قسمين يفصل بينهما أراض هندية قبل انفصال أحد شقيها مكوناً جمهورية بنجلاديش، كما قد تكون الدولة مكونة من عدة جزر مثل الفلبين وأندونيسيا واليابان، أو قد تكون جزيرة واحدة رئيسة يتبعها عدة جزر صغيرة كالمملكة المتحدة، أو قد تكون جزيرة كبيرة لا تشكل دولة فحسب بل تشكل قارة كاملة كما هو الحال بالنسبة لأستراليا ولكن الغالب الأعم فى معظم دول العالم أن يكون إقليم الدولة موحدا، بل ومحاطاً بكثير من المميزات الإستراتيجية والجغرافية التى تضمن له بقاءه ووحدته[1].

ومساحة الدولة وحجمها ليست إلا مسألة نسبية لا علاقة لها بقوة الدولة، فاليابان مثلا لا تمثل سوي مجموعة جزر صغيرة يحيط بها عمالقة كبار كالصين وروسيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية التي لا تمثل اليابان بالنسبة لهذه الدولة سوي ولاية واحدة من إحدي الولايات، لكنها مع ذلك قوة اقتصادية يعتد بها ويحسب حسابها علي الصعيد الدولى، إذ أن مقياس حجم الدولة بين دول العالم يعتمد علي قوتها الإنتاجية أو ناتجها القومى الإجمالى الذى هو محصلة كل مواردها المستثمرة، وقد استطاعت اليابان أن تصبح قوة اقتصادية فى العالم وتفوقت بذلك علي دول أوربا الغربية بالرغم من تلك المساحة الصغيرة والطبيعة الجبلية، بل وأصبحت الآن القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

(١) د. عمر الفاروق سيد رجب – قوة الدولة – مصدر سابق – ص ٢٠١ وما بعدها.

(٢) د. عمر الفاروق – قوة الدولة – المصدر السابق – ص ٨٩.

ونستنتج من ذلك أيضا أن قوة الدولة أو ضعفها لا يختلفان من دولة لأخري استنادا علي الأرض الموجودة عليها، فحجم الأرض ومساحتها ليسا أساسا ثابتا بالنسبة لقياس قوة الدولة، لأنه لا يمكن أن يتساوي ألف ميل متر مربع من الأرض فى الصحراء بعشرة أميال مربعة من الأرض التى تقع عند مصب أى نهر من الأنهار الدولية، خاصة الزراعية منها .. ومن ناحية أخري فإن حجم الدولة لا يعتد به كشرط من شروط الاعتراف بها، ولا يعد عنصرا رئيسا بالنسبة لوضعها الدولى، فهناك دول قائمة ولها عضوية فى المنظمات الدولية كإمارة موناكو مثلا التى تعد دولة قائمة رغم صغر حجمها، وهى تتساوي فى حقها فى الوجود مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكلاهما يعاملان علي الصعيد الدولى ككيانات دولية مستقلة ذات سيادة دون أن ينقص ذلك من مكانتها، ولكن فى ظل التوحد الدولى لم تعد تلك الدول الصغيرة مرغوبة فى عالم اليوم، ولن تستطيع مجاراة الدول الكبري ما لم تتدثر بلحاف تكتل إقليمى أو دولى، هذا علي الرغم من أن صغر حجمها بحد ذاته لا يؤثر علي وجودها القانونى ولا علي مكانتها من حيث السيادة وحرية السلطة فى اختيار الوسائل المناسبة لحماية أمنها.

وأحيانا قد تلعب تلك الدول الصغيرة دورا مهما علي الصعيد الدولى خاصة إذا كانت ذات موقع جغرافى متميز يتسم بأهميته السياسية، أو كانت إحدي المصادر الرئيسة لمورد مهم كالطاقة .. غير أنه قد يكون لاتساع حجمها أثره من الناحية العسكرية حيث يشكل ذلك الاتساع عنصرا حيويا فى الدفاع عنها، ويعطى لأجهزة دفاعاتها العسكرية قدرة علي المناورة وعلي مقاومة أى عدوان عليها، فالعمق

الجغرافى الكبير يعد عنصراً دفاعياً ضد أية قوات مسلحة قد تحاول احتلالها، كما أنه يمنحها عمقاً دفاعياً يمكنها من التراجع واستدراج القوات المهاجمة وتشتيتها ومن ثم القضاء عليها مثلما حدث مع نابليون بونابرت وهتلر فى روسيا، إضافة إلي أن اتساع مساحتها يسمح لها بتوزيع مراكزها الصناعية فى مناطق متباعدة، الأمر الذى يجعل من الصعب ضربها كلها فى وقت واحد، ومن هنا تكتسب الأهمية العسكرية التى تعطيها القوة.

والميزة الأخري التى تعطيها المساحة الجغرافية للدولة هى أن السيطرة علي المساحات الواسعة من الأرض تصبح مشكلة أمام القوات العسكرية المهاجمة وبخاصة عندما تزداد كثافتها السكانية، ولنا أن نتصور مثلا صعوبة احتلال الصين والسيطرة عليها، وكذلك روسيا الاتحادية أو الولايات المتحدة الأمريكية. ومثال ذلك محاولات بريطانيا إعادة احتلال السودان أواخر القرن التاسع عشر والتى استمرت معاركها ومراحل الإعداد لها زهاء ما يقرب من ١٧ عاماً، ومع ذلك لم تستطع القوات البريطانية احتلال السودان مرة أخري إلا بثمن باهظ تكبدته فى الأرواح والعتاد الحربى.

وعلي الرغم من أن المساحة تلعب دوراً مساعداً فى قوة الدولة، إلا أنها ليست المعيار الرئيس أو العامل الوحيد للقوة، فهناك دول تتمتع بمساحات شاسعة ولكنها ليست قوية. وحجم الدولة ليس ثابتاً فى كل العصور، فقد تطرأ عليه تغييرات جيولوجية أحياناً كالبراكين والزلازل والتصحر وقد تحدث تغييرات سياسية أخري، فحجم الدول يختلف من وقت لآخر وليس هناك ظاهرة أكثر شيوعاً فى العلاقات الدولية من

الاتساع والانكماش الذى يطرأ علي حجم الدول، بل واختفائها أحيانـــا، ومن أمثلة ذلك التغيرات التي طرأت علي حجم الاتحاد السوفيتى بعـــد الحرب العالمية الثانية، والتى تطرأ علي وريثته الآن[1]. وكذلك ما حدث فى أندونيسيا بعد انفصال تيمور الشرقية عنها إلي جانب أقاليم أخـــري مرشحة للانفصال.

وأيا كان الحال فإن لحجم الدولة بعض التأثير علي قوتها، ولكن هذا التأثير يختلف من حيث تحديد وزنه النسبى فى تكوين قوة الدولة، وما إذا كان الحجم هو الذى يعطى الدولة جانبا من قوتها، أم أن قوة الدولة هـــى التى تساعد علي زيادة حجمها . ولكن يمكننا أن نفترض أن كبر حجـــم الدولة يمكن أن يؤثر فى قوتها من ناحية أن الاتساع فى رقعـــة الدولـــة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان ويعطيها وفرة وتنـــوعا فـــى مواردها الطبيعية . مع الأخذ بعين الاعتبار أن اتساع رقعة الدولة مـــع عدم وجود تعداد سكانى ضخم يضعف من قوتها مثلما هو الحـــال فـــى استراليا وكندا والبرازيل، لأن الوفرة فى الإمكانيات الطبيعيـــة إن لـــم تساندها قوة بشرية قادرة علي الإنتاج والدفاع عنها تصبح عامل إغـــراء للغير للسيطرة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وليس مصدر قوة لها.

٢- الموقـــع:

يعد الموقع الجغرافى أحد العوامل المؤثرة تأثيرا كبيرا فى مـــدي مشاركة الدولة فى المجتمع الدولى وبالتالى فى قوتها، فوجود الدولة فى

(١) د. إسماعيل صبري مقلد – الاستراتيجية والسياسة الدوليـــة – الطبعـــة الثانيـــة – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت ١٩٨٥ ص ٥١.

موقع استراتيجي يعطيها مركزا دوليا، ولكن ذلك ليس شرطا أساسيا فهناك دول لها سواحل طويلة علي بحار مهمة ومع ذلك فهي ليست قوية، ولكن موقع الدولة الجغرافي الملائم - بصفة عامة - يكسب الدولة أهمية استراتيجية خاصة ويزيد من قوتها، وخاصة ذلك الموقع الذي يشتمل علي ممرات مائية تصل بين بحرين مثل مضيق جبل طارق ومضيق ملقا الذي تسيطر عليه سنغافورة وقناة السويس في مصر.

وفي مقابل ذلك فقد يجر الموقع الجغرافي علي الدولة أحيانا مشاكل كثيرة وقد يعرضها لفقدانها لاستقلالها أو فقدانها لقوتها، فالدول القوية تطمع دائما في الاستيلاء علي المراكز الاستراتيجية، خاصة إذا كانت هذه الدول القوية لا تقع في مركز استراتيجي دولي مهم لكونها بعيدة عن البحار مثلا، مما يدفعها إلي السيطرة علي المواقع الاستراتيجية لهذه الدول الضعيفة[1].

ومجمل القول في هذا الموضوع أن الموقع الجغرافي للدولة قد يشكل لها أهمية دولية وبالتالي يعطيها قوة ومكانة متميزة بين الدول، لكنه في الوقت ذاته قد يجعلها مطمعا لدول أخري تسعي للسيطرة عليها والتحكم فيها إضافة إلي أنه يعد أبرز ملامح إقليمها علي الإطلاق، وكلما اتسم موقع الدولة بمميزات إيجابية، كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي علي مدي قوة هذه الدولة وأمنها.

وفي العصور الحديثة، حيث سهولة الاتصال، أصبح موقع الدولة سواء بالنسبة للدول المحيطة بها أو بالنسبة للكتل المائية المتاخمة لها

(١) د. محمد محمود إبراهيم الديب - الجغرافيا السياسية من منظور معاصر - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٩ ص ١٢٩ وما بعدها.

مكونا حيويا من مكونات قوتها، ولذا فإن الدول التي تطل علي كتلتين أو أكثر من الكتل المائية كالولايات المتحدة وفرنسا علي سبيل المثال تتفوق فى موقعها علي الدول ذات الموقع البحرى الواحد، ومن هذه الدول أيضا مصر التى تطل علي كتلتين بحريتين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، إلي جانب امتداد قناة السويس فى أراضيها، وربطها بين قارتى أفريقيا وآسيا ,وكذلك السودان بإطلالها علي معظم الشاطئ الغربى للبحر الأحمر والمسطحات المائية التى تربط بينها وبين دول حوض النيل الأعلي وإتصالها عبر حدود سهلة مبسوطة علي ثمان دول مجاورة . ولا شك أن النفاذ إلي البحر يعد أحد المزايا المهمة لموقع الدولة، إذ أن الدولة التى لها واجهة ساحلية ذات أفضلية من الناحية التجارية والعسكرية والاستراتيجية، فالموقع البحرى يقدم تسهيلات اقتصادية وينشط حركة التجارة عن طريق إقامة الموانئ ويؤمن علاقات دائمة ومستقرة وقوية مع الخارج، وقد لعبت المواقع البحرية عبر التاريخ دورا ملموسا فى المبادلات التجارية للدول المطلة علي البحار، وقد كانت الدول العظمي فى القرن السابع عشر والثامن عشر ولا تزال فى عصرنا الحالى دولا بحرية، ولذلك فإن الدول التى ليست لها منافذ بحرية معرضة لشل مبادلاتها الخارجية وتضطر - فى كثير من الأحيان- إلي الاستعانة بغيرها فى النفاذ إلي البحر عن طريق اتفاقيات ثنائية، ووفقا لاشتراطات ورسوم وأوضاع سياسية واستراتيجية تجعلها تحت رحمة غيرها من الدول، كما أنها قد تكون عرضة للضغوطات السياسية فى حالات الصراع والاختلاف السياسى[1].

(١) د. عمر أحمد قدور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١١٤.

والنموذج الحى لمثل هذه الحالة هو ذلك الصراع الذى كان دائرا بين إريتريا وأثيوبيا حول ميناء عصب الإريترى علي البحر الأحمر، والذى يقع حاليا تحت سيطرة الحكومة الإريترية بعد استقلالها، والجدير بالذكر أن هذا الميناء كان جزءا من الإمبراطورية السودانية فى القرن الماضى إثر الفتوحات الشاسعة التى بدأها محمد علي سنة ١٨٢٠ م والتى بلغت أوج اكتمالها فى عهد الخديوى إسماعيل فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ومنها أيضا ذلك الصراع المحموم الذى كان دائرا طوال حقب من الزمان بين بريطانيا وبين الخلافة العثمانية حول ميناء سواكن السودانى كأقدم ميناء تاريخى علي الشاطئ الغربى للبحر الأحمر، ولقد كان البحث عن منفذ إلي البحر دافعا سياسيا وأساسيا فى توجيه السياسة الخارجية لبعض الدول، مثلما حدث فى التنافس حول باب المندب ذو الموقع الاستراتيجى المهم .. كما يمكن الإشارة كذلك إلي حوادث القرن الثامن عشر التى خاضتها روسيا من أجل الوصول إلي بحر البلطيق ثم إلي البحر الأسود حيث تمكنت في آخر الأمر من السيطرة علي هذين المنفذين المهمين اللذين لا يزالان جزءا من روسيا الاتحادية وفى إطار جمهوريات الكومنولث الجديدة.

ولذا فإننا نجد أن الدول القوية ذات البحر المحدود الأبعاد نسبيا تتطلع فى الغالب الأعم إلي بسط نفوذها إلي الجانب الأكبر منه أو علي مجموع شطآنه إذا استطاعت ذلك، إذ أن الموقع البحرى المتميز يساعدها فى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية . وتوصف الدول التى تقع علي مسطحات مائية واسعة بأنها دول بحرية، ولا توجد دولة بحرية فى عصرنا الحالى إلا وهى دولة عظمي أو كانت كذلك فى يوم من الأيام ويرجع ذلك إلي أهمية البحار فى التجارة الدولية، فالموقع

الساحلى للدولة يؤدى إلي غناها الاقتصادى واحتكاكها الحضارى وبالتالى إلي قوتها وتقدمها، وهو الذى يمكنها من الهيمنة والإشراف علي الممرات وطرق العبور الكبري - برية كانت أم بحرية - والتى تعتبر مظهرا من مظاهر قوة الدولة المادية والاستراتيجية(١).

وقد تكون هذه المواقع البحرية - خاصة الممرات البحرية - وبالا علي الدولة وتمثل خطرا عليها فى بعض الأحيان، كما حدث بالنسبة لعدن وباب المندب ومحاولة السيطرة عليهما، وما حدث كذلك فى قناة بنما فى منطقة أمريكا الوسطي وما دار حولها من صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما دار حول قناة السويس منذ إنشائها فى منتصف القرن الماضى من كوارث وحروب، إذ ظل الوضع بالنسبة لقناة السويس موضع تدخل وتهديد للأمن المصرى علي مدي عقود طويلة إلي أن أقدمت مصر علي تأميم القناة عام ١٩٥٦، وهو القرار الذى أعقبه العدوان الثلاثى علي مصر والذى شنته وقتها كل من بريطانيا - فرنسا - إسرائيل، وقد لعبت التوازنات الدولية وقتها - ممثلة فى القوي الإقليمية وقوي عدم الانحياز والحرب الباردة - دورا كبيرا فى إنهاء ذلك العدوان(٢).

ومن المعابر الدولية المهمة التى يشار إليها أيضا فى هذا الصدد مضيق جبل طارق ومضيقا البسفور والدردنيل فى تركيا والقنال الإنجليزى الذى يصل بحر الشمال بالمحيط الأطلنطى، وإن لم يكن لأغلبها تلك الأهمية الكبيرة التى تتمتع بهما قناة بنما وقناة السويس.

(١) د. أمين محمود عبد الله - فى أصول الجغرافيا السياسية - مصدر سابق - ص ٧١.

(٢) د. محمد محمود الديب - الجغرافيا السياسية - مصدر سابق ص ١٤٠ - ١٧٩.

٣- التضاريس:

تؤثر التضاريس فى قوة الدولة أو ضعفها، ونعنى بالتضاريس الجبال والوديان والأنهار والسهول، وهذه مجتمعة تلعب دورا فى طبيعة سهولة النقل والمواصلات داخل الدولة، فالتضاريس الملائمة تمكن من سرعة التجانس والارتباط الثقافى بين المواطنين فى مختلف أجزاء الدولة وتدفع إلي تسهيل عملية النمو الاقتصادى، عكس الحال إذا كان الاتصال متعذرا، مع أن المقياس الأكثر دلالة للتكيف مع تلك التضاريس هو طبيعة سكان الدولة ومهارتهم واستعدادهم لزيادة قوة دولتهم الإنتاجية. والمقصود بالقوة الإنتاجية هو حصيلة كل موارد الدولة المستثمرة والمهارات التى يتميز بها هؤلاء السكان، فمثلا هناك اليابان بالرغم من أنها دولة صغيرة من حيث الحجم الجغرافى ومعظم مساحتها جبلية عدا خمسها فقط يعتبر صالحا للزراعة أو للاستغلال فى استثمارات اقتصادية أخري، إضافة إلي أن جبالها معظمها شديدة الانحدار، وتعانى من الأمواج المدية، وتتعرض إلي زلازل وهزات أرضية، لكنها رغم ذلك تتميز بضخامة اقتصادية وبوجود شعب متوحد ومتجانس(١).

كما أن سهولة الاتصال تزيد من سيطرة الدولة علي الأقاليم التابعة لها وتزيد من قدرتها علي تجميع قواتها العسكرية إذا ما وقعت حرب بينها وبين دولة أخري. وفى مقابل مزايا سهولة الاتصال الناشئ عن قلة وجود الموانع الطبيعية، فإن بعض الاستراتيجيين العسكريين يرون فى

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٧٦.

ذلك نقطة سلبية تؤثر علي خططهم فى الدفاع عن الدولة، فيذهبون إلي أن وجود عوائق طبيعية علي حدود الدولة يزيد من قوتها العسكرية، خاصة إذا كانت تلك الموانع شاهقة الارتفاع أو كانت موانع بحرية متسعة كالمحيطات مثلا . لكن غيرهم يري أن فاعلية هذه المواقع مرهونة بامتلاك قوة عسكرية كافية تساعد علي حماية الدولة، فالدولة مثلا لا يمكن أن تكتفى بالاختباء خلف تلك الموانع وتتخلي عن مسئولياتها الدفاعية اعتمادا علي مثل هذه العوائق، وهناك أمثلة كثيرة عل عدم جدوي هذه التحصينات الطبيعية كاستيلاء الصين علي إقليم التبت رغم وجود تحصينات طبيعية جبارة حول هذا الإقليم[1].

٤- الأنهار الدولية:

تشكل مصادر المياه ومن أهمها الأنهار حجر الزاوية فى حياة الشعوب وهى بذلك تعد ركيزة من ركائز قوة الدولة، وقد بدأ الصراع الإقليمى بل والدولى يثور بصورة ملحوظة حول مياه الأنهار فى وقتنا الحاضر بعد أن كان فى الماضى يثور حول أمور أخري كان الماء آخرها.

فقد كان الصراع فى الماضى يدور حول حقوق استعمال هذه الأنهار كوسائل للمواصلات والانتقال وكمعابر إلي البحر بالنسبة للدول المحجوزة، كما كان الصراع حولها يدور لأسباب استراتيجية ذات طبيعة عسكرية لتحقيق أهداف تتعلق بالأمن والاستقرار أو لترسيم الحدود أو لإثبات الحقوق التاريخية حول هذا الموقع أو ذاك، وقد

(١) د. عمر قدور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١١٩ وما بعدها.

حفل التاريخ في الماضي بصور للصراعات البدائية والقديمة حول منابع المياه، فمن كان يستحوذ عليها كان يستحوذ على أسباب الحياة، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه بتجديد صور الصراع ليس بين قبائل بدائية تتدافع للاستفادة من المراعي والكلأ وغدران المياه، ولكنها أصبحت بين جيوش نظامية تستخدم كافة أنواع الأسلحة في حسم تبعية المنابع والأنهار وحق عبورها أو منعها من دولة إلي أخري.

ولقد كان الاستقرار والترحل خطا أساسيا من خطوط المفارقة بين الجماعات البشرية المبكرة، ومن بين درجات الاستقرار يظهر الاستقرار طويل المدي وذلك بما ينتجه عنصر الزمن غالبا للمجتمع من خصائصه ومن نموه سكانيا، فضلا عما ينجم عن الاستقرار الطويل من تطوير المجتمع لأدواته الإنتاجية وتحركه إلي مستوي اقتصادى أفضل وتجاوزه حدوده المعيشية وتحقيقه فائضا يؤسس به حضارة بمستوى معين من المستويات وفقا لما ينتجه ذلك الفائض[1].

وقد لعبت الأنهار باعتبارها موارد مائية دائمة الدور الرئيسي للاستقرار البشرى المبكر علي شواطئها، وأدت بالمجتمعات المرتبطة بها إلي إحداث تفاعل فيما بينها، وإلي إيجاد نوع من التعاون ضمن إطار تنظيمي محلى أو إقليمى أحكمت بوساطته تلك المجتمعات سيطرتها علي الموارد المختلفة الموجودة في بيئتها المحلية، وضاعفت من درجة تحكمها في عناصرها الطبيعية وفى تشكيل خاماتها ومجال استخدام طاقتها، سواء كانت تلك الطاقة من الأنهار أو الرياح.

(١) د. محمد محمود الديب – الجغرافيا السياسية - مصدر سابق – ص ١٤٩.

والدولة بما يشبه وضعها الحالى قد تكونت فى أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها وتعدد ظهورها فى صورتها المركزية، وقد اقترنت الدولة واقعيا كإطار للقوة الحضارية على مدار التاريخ بالمجتمعات المستقرة، أما الجماعات الأخري فقد بقيت علي نظام الترحال والتنقل طلبا للرزق[1]، ففى العصور القديمة قامت الإمبراطوريات العظمي فى الأراضى الزراعية وفى المناطق المتاخمة للمياه التى هى ضرورة من ضرورات الحياة، ولذا تمركزت هذه الإمبراطوريات فى حياض الأنهار الكبري وفى وديانها الخصبة كوادى النيل حيث نشأت الإمبراطورية الفرعونية المصرية حول نهر النيل كما قامت حضارات مماثلة علي ضفاف الرافدين دجلة والفرات.

وقد تحقق للجماعات التى استقرت بالقرب من الأنهار فائض زراعى نتيجة لتوافر مياه الرى وأدي تراكمه وتحسين وسائل النقل إلي ظهور الأسواق المحلية فالإقليمية التى اجتذبت إليها روادا من مناطق بعيدة لتبادل السلع والتجارة فى إطار من المصلحة العامة المشتركة.

وقد نبعت المصلحة المشتركة بين القوي المختلفة بداية من النهر بسبب ضرورة توزيع استغلال مياهه بينها تلبية لمتطلبات الزراعة، ووسعت الأسواق من نطاقها استجابة لمتطلبات تصريف الفائض وتسويقه وتراجعت أسباب الصراع، وتجلت مزايا الاحتشاد فيما بينها بما انطوي عليه ذلك من تفاعلها وتأصيل ثقافتها وما أسفر عنه بعد ذلك من تكوينها لوحداتها السياسية[2].

(١) د. محمد محمود الديب – الجغرافيا السياسية – مصدر سابق – ص ١٥٣.

(٢) د. عمر قدور – شكل الدولة – مصدر سابق – ص ١١٧ – ١١٨.

إلا أنه وللأسف الشديد، ومع مرور الزمن، ونظرا للخلافات السياسية والمطامع الإقليمية والتحالفات المتغيرة، فقد تحول ذلك التعاون إلي صراع ينذر بالحرب والدمار، وهو صراع استغلال المياه الذى سيكون - فيما يبدو - مرشحا لأن يثير كثيرا من النزاعات التى تنتظر الشعوب فى المستقبل، نظرا للتوسع الزائد الذى طرأ علي مجالات استخدام الأنهار واستغلالها والاستفادة منها فى التوسع الزراعى الذى يحتمه الانفجار السكانى فى كثير من البلدان، خاصة وأن الحاجة متزايدة للغذاء واستغلال مساقط المياه فى توليد الطاقة، سواء أكان ذلك من مساقطها الطبيعية أو من خلال السدود والخزانات أو استغلال ثرواتها السمكية ,أو استخدامها كوسيلة مواصلات اقتصادية قليلة التكلفة وفى المجالات السياحية المتعددة إلي جانب اعتماد حياة الإنسان والحيوان والنبات عليها . وعلي ضوء هذه الأهمية القصوي للموارد المائية وقصورها الواضح عن تلبية متطلبات حاجيات الإنسان فى معظم دول العالم، فإن الأنهار الدولية التى تربط عادة بين عدد من الأقطار وتتبع وتعبر وتصب فى عدد متشابك من الدول ستشهد مثل هذه النزاعات بشكل مستمر وبأساليب مختلفة . وترجح التحليلات أن تستمر تركيا فى محاولاتها التحكم فى تدفق المياه إلي سوريا والعراق لأسباب سياسية، وأن تكون القارة الأفريقية أحد بؤر تلك النزاعات واستعراض القوة، وذلك لأن مجموعات نهرية كبري تبلغ نحو ستة وخمسين نهرا تنتمى إلي تلك القارة، ويقع فى مقدمتها نهر النيل الذى يعد من أطول أنهار العالم، والتى تنظم العلاقات فيه الاتفاقيات الثنائية بين مصر والسودان من جهة وبين مجموعة دول الاندوجو "حوض النيل" من جهة أخري[1].

(١) د. محمود أبو زيد – المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١ – مركز الأهرام للترجمة والنشر – الطبعة الأولى – القاهرة – ١٩٩٨، ص ١٢١ – ١٤٨.

٥- الجـــــزر:

تعد الجزر إحدي المزايا المهمة التى تحتسب للدولة عنـــد قيـــاس قوتها وخاصة من الناحية الأمنية والاستراتيجية، وتبرز أهميتها عندمـــا تكون الدولة شبه معزولة علي اعتبار أن تلك الجزر تكون بمثابة نقـــاط ارتكاز، فإلي جانب أهميتها الاقتصادية فإنها تلعب دورا كبيرا كمحطات إمداد وتموين علي الطرق البحرية، إضافة إلي قيمتـــها الاســـتراتيجية حيث تستخدم كقواعد بحرية وجوية، ولكن الجزر - من ناحية أخري - قد تحتسب نقطة سلبية عند قياس قوة الدولة وخاصة من الناحية الأمنيـــة، فعندما تكون الجزر قريبة من الساحل فإنها تكون مدخلا ومركزا للتغلغل الأمنى والسياسى ضد أمن وسلامة الدولة صاحبة السيادة علي الأرض مما قد يجر عليها انتكاسات أمنية، أو أن تستغل تلك الجزر فى عمليـــات الهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات وغيرها من الممنوعات. أما عندما تكون تلك الجزر بعيدة عن الأرض الأم، فإن آثارا سلبية أمنيـــة أخري تترتب علي وجودها بعيدة أو متباعدة عن بعضها حيث يصعـــب السيطرة عليها أو الدفاع عنها، وحتي مع وجود وسائل الاتصال الحديثة فإن السيطرة عليها والدفاع عنها ليس بالأمر اليسير وذلك لارتفاع تكلفة مراقبتها وتسيير الدوريات لحمايتها[1].

كما أن بعض هذه الجزر - خاصة تلك المتوغلة فـــى المحيطـــات وأعالى البحار - تكون أقل قدرة علي حماية استقلالها السياســـى، إذ أن انطواءها عن بقية دول العالم يجعلها تتخلف عن مواكبة تطور مجريات الأمور أو القدرة علي المشاركة بفاعلية فيها، وهو الأمر الذى يجعلـــها عرضة للسيطرة والاستغلال من قبل الشعوب الأقوي الطامعة فيها، كما

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٧٤.

هو الحال فى جزر المحيط الهادى والتى لا تـزال تعيش حتـي اليـوم صورة بدائية لا تتلاءم مع أحوال العصر.

٦- شكل الدولة الجغرافي:

تتميز كل دولة عن الأخري بجغرافية خاصة بها فليسـت هنـاك دولتان متشابهتان تماما فى شكلهما الجغرافى، فقد تكون بعض الـدول علي شكل مستطيل، وقد تكون مجزأة أى مكونة من جزئين تفصل بينهما مساحات أخري خاصة إذا كانت مائية، وقد تكون الدولـة موحـدة أى مندمجة بدون فواصل تفصل أجزاءها عن الأخري، وهذا هو الغالب.

ويمثل شكل الدولة أهمية لها وينعكس علي قوتـها أو ضعفـها خاصـة فى حالات الدفاع عنها ضد هجمات المعتدين، وإن كان ذلك قـد قل بنسبة كبيرة نظرا لتطور الآلة العسكرية والترسانات النووية التى لـم تعد تفصلها حدود أو مسافات.

ولكن إن كان لشكل الدولة من أهمية فى عصرنا الحالى فقد ينسحب ذلك بالدرجة الأولي علي الأمن الداخلى وحفظ النظام فيها، إذ أن طـول مساحة الدولة قد يخلق لها مشاكل كبيرة بالنسبة لإرساء الحكم المركزى أو توثيق الصلات بين عاصمة الدولة وأطرافها، وهذا ما يؤثر فى مهام حفظ الأمن والدفاع عن الأماكن النائية والبعيدة عن مركـز عاصمـة الدولة، ويسبب مشكلات كثيرة خاصة فى دول العالم الثالث، الأمر الذى جعل فئات كبيرة ووحدات من الدول ذات الأطراف المتنائية والبعيـدة تطالب بكيان سياسى مستقل أو بحكم ذاتى، وهو ما يحدث كثـيرا فـى أفريقيا وآسيا.

وإلي جانب الدول ذات المساحات الطولية هناك الدول المجزءة أو المتقطعة وهى تلك التى تتكون من مجموعة من الجزر كأندونيسيا واليابان، أو دول تتكون من جزئين يفصل بينهما دولة أخري كما كان الحال بالنسبة لباكستان الشرقية والغربية عندما كانت دولة واحدة قبل أن ينفصل عنها أحد أجزائها مكونا دولة جديدة هى بنجلاديش، وقد أدت هذه التجزئة إلي تفتيت باكستان كدولة كبيرة ذات كثافة سكانية عالية ومساحات كبيرة وأثرت فى ميزان قوتها فى مواجهة الهند(١).

وبالإضافة إلي شكل الدولة وأهميته بالنسبة لقوتها هناك أمر آخر يمثل لها أيضا أهمية خاصة وهو موقع عاصمة الدولة، وهذا الأمر يمس أهم موقع فيها حيث مقر الحكم والسلطة والموقع الرئيس الذى تتمركز فيه مقاليد الدولة كلها، وتهديدها أو سقوطها يعنى فى كثير من الحالات سقوط الدولة نفسها أو سقوط السلطة الحاكمة فيها، لذا كان تأمين العاصمة من أهم الواجبات التى تقوم بها السلطات فى الدولة، سواء كان ذلك متعلقا بتأمينها واستقرارها الداخلى أو تحصينها وتأمينها بموقع ومساحة تمنح السلطات فيها مجالا للحركة عند وقوع الحرب، فعاصمة الدولة هى المدينة التى توجد فيها الحكومة والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والبعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية، وهى التى تضم معظم المصالح الحيوية للدولة، لذا فإن التركيز الأول ينصب عليها من قبل السلطات المسؤولة لتأمينها من خلال اختيار الموقع الملائم للدفاع عنها وسهولة الاتصال بها والمواصلات إليها ,إلي جانب عوامل ثقافية أخري كالعراقة التاريخية للموقع المختار كعاصمة(٢).

(١) بطرس غالي – د. محمود خيري عيسى – مبادئ العلوم السياسية – مصدر سابق – ص ٢٣٠.

(٢) د. إسماعيل صبري مقلد – العلاقات السياسية الدولية – مصدر سابق – ص ١٧٨ – ١٨٠.

وهناك دول تعرض ضرورات الأمن فيها انتقال العاصمة إلي موقع آخر بعيدا عن الموقع الأول طبقا لظروف الدولة وأوضاعها، كما حدث بالنسبة لجمهورية نيجيريا الاتحادية عندما نقلت عاصمتها من "لاغوس" فى الوسط إلي "أبوجا" علي ساحل المحيط الأطلنطى، وذلك عندما وجدت أن الموقع الجديد أكثر أمنا للسلطة المركزية، وللحفاظ علي أمن الدولة وسلامتها لأسباب استراتيجية ولسهولة اقتحام الموقع الأول من قبل الأعداء، ولكثرة القلاقل والخلافات العرقية والعنصرية حوله من مختلف ولايات الاتحاد النيجيرى.

وتزداد أهمية الدفاع عن عاصمة الدولة حينما تحتوى علي مركز القيادة العسكرية، لأن الاستيلاء علي مركز القيادة العسكرية معناه شل قدرتها عن إدارة أفرع القوات المسلحة وتوجيهها للدفاع عن باقى أجزاء الدولة إذا ما تمكنت القوات الغازية من احتلال أجزاء أخري منها، خاصة وأن مراكز القيادات العسكرية عادة ما تحتوى علي الأسرار المهمة والخطط الدفاعية ووسائل الاتصال وأنواع الأسلحة السرية التى تمتلكها الدولة أو تلك التى تجرى تجارب عليها.

وكمثال علي أهمية مراكز القيادة العسكرية، فقد انتقلت بعض الأسرار العسكرية الألمانية المهمة إلي الحلفاء عام ١٩٤٥ واستفادوا منها كثيرا حينما تمكنوا من اجتياح ألمانيا واحتلال مقار الجيوش العسكرية، فعثروا فيها علي أسرار وأجهزة علمية مهمة، منها أجهزة تعمل بالأشعة تحت الحمراء للرؤية فى الظلام، ومواد لحفظ الأطعمة، ومصل دم اصطناعى ومبيدات حشرية غير معروفة من قبل، وأجهزة

تعمل للتحكم عن بعد وتصاميم عدة لطائرات وصواريخ، مما كان يمثل آنذاك فتحا علميا عسكريا تم تطويره علي أيدى الحلفاء فيما بعد[1].

٧- الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية:

تعتبر الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية ضرورة من ضروريات بناء دولة قوية، ومن أمثلة هذه الموارد الطبيعية ومشتقاتها المعادن والصخور والطاقة والتربة والثروة الحيوانية والنباتية. أما ماهو أهم من ذلك فهو استغلال الإنسان لهذه الموارد وتحويلها بجهوده إلي موارد اقتصادية نافعة لاقتصاد الدولة، وإذا ما استعرضنا التاريخ البشرى لوجدنا أنه كلما تقدم الإنسان حضاريا كلما زاد من قدرته علي استغلال الموارد الطبيعية، ففى أولي مراحل التطور البشرى كان الغذاء يمثل أول مطالب الإنسان لذلك جمع ثمار النباتات والتقط بعض أنواع الأعشاب الصالحة للغذاء وعرف النار وبني المساكن ثم تعلم صنع الآلات البسيطة من أغصان الأشجار. وهذا ما أعطاه الفرصة لاستغلال جزء من قدراته فى ابتكار أساليب جديدة فى الحياة مكنته من تطوير منتجاته بحيث تتلاءم واحتياجاته المتعددة، وواصل الإنسان تقدمه وتطويره لسبل العيش والاستفادة من الموارد الطبيعية فى شتي المجالات إلي أن جاءت بداية الثورة الصناعية الحقيقية فى القرن الثامن عشر، والتى كانت أساسا دافعا إلي التقدم بخطي سريعة فى ميدان الصناعة التى

(١) وكالة الصحافة الفرنسية - سلسلة ذاكرة القرن العشرين، وسلسلة أهم المكتشفات والمخترعات من عام ١٩٩٠-١٩٩٩، صحيفة الأنباء الكويت - الأعداد ٨٥٠٦ - ٨٥٠٩.

تعددت أقسامها بشكل كبير لتلائم احتياجات الإنسان المختلفة، وتساير تقدمه وتساعده على المضى قدما فى السلم الحضارى، ولا زال تطور الإنسان الحضارى وتعدد ابتكاراته وقدراته يمكنه من اكتشاف الجديد فى البيئة الطبيعية المحيطة به، ولعل من أحدث اكتشافاته معادن الطاقة النووية كاليورانيوم والراديوم التى مكنته من البدء فى استغلال هذه الطاقة الهائلة وتسخيرها لخدمة الإنسان[1].

ويتوقف تقدم الإنسان وتطوره أساسا علي الموارد الطبيعية وعلي المصادر الكامنة فى الطبيعة، والتى تعتمد فى اكتشافها واستغلالها علي مدي مهارة الإنسان وتقدمه الحضارى. فالموارد الطبيعية ودرجة تنوعها تمثل عنصرا مهما يتحكم فى تحقيق جانب من جوانب عملية التنمية المعتمدة علي النفس، ولكن ذلك يبقي رهنا بتوافر المسوح العلمية اللازمة ومستوي التقنية المتاح محليا لاستغلال وتطوير تلك الموارد.

وتمثل الموارد المادية والطبيعية كذلك عنصرا آخر من عناصر قوة الدولة العسكرية، ويقصد بالموارد المادية والطبيعية المعادن والقوي المحركة والأرض وما تغله من عائد. وأهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة أمر واضح وجلي، فمثلا الحديد يدخل فى صناعة الأسلحة وكذلك الألومنيوم وهما يستخدمان فى صناعة الطائرات كما يستخدم البترول كقوة محركة لبعض هذه الأسلحة مثل الطائرات والدبابات والعربات... إلخ، ولعل من أهم العوامل التى أسهمت فى هزيمة جيوش هتلر وبخاصة فى معركة الصحراء الغربية كان نقص البترول، مما جعل دباباته بلا قيمة عسكرية. وما فعله حلف الأطلسى مع يوغسلافيا عندما

(١) د. سيد عبد الحليم الزيات - في سوسيولوجيا السلطة - مصدر سابق ص ١٢٥.

قرر فرض حظر نفطي عليها لشل آلتها العسكرية والمدنية لدليل علي أثر شل القدرة المحركة علي قوة الدولة . وكذلك التأثيرات التى أحدثت دويا فى معركة أكتوبر ١٩٧٣ عندما قرر العرب فرض الحظر النفطي علي كل القوي المساندة لإسرائيل وهو ما لعب دورا حاسما فى حسم هذه المعركة وغير من مواقف دول عديدة كانت تقف إلي جانب إسرائيل.

وإلي جانب الدور الذى تلعبه الموارد الطبيعية فى دعم المجهود الحربى للدولة فإن لهذه الموارد أهمية أخري تتمثل فى فرض سيطرتها ونفوذها علي الدول الأخري خاصة إذا كانت الصناعات الموجودة بالدول الأخري قائمة علي المواد الخام المتوافرة فى هذه الدولة، وبدونها يصبح التصنيع غير ممكن، كما أن امتلاك بعض الموارد الطبيعية التى تفتقر إليها الدول الأخري يعتبر أحد عوامل قوة الدولة المتمتعة بتلك الميزة، أو هو يمثل أحد عوامل قوتها الاقتصادية علي أقل تقدير، ومثال ذلك المخزون النفطي الذى تملكه بعض الدول العربية والذى يحتاج إليه كثير من دول العالم الصناعية[١].

وهناك بعض الدول التى تحتاج إلي تلك الموارد لبناء قوتها الاقتصادية ولكنها تفتقر إليها، أو أنها لا تسد متطلبات اكتساب القوة، فتلجأ إلي أساليب عدوانية مثل السيطرة علي موارد الدول الأخري والاحتفاظ بها كمستعمرات، أو إنشاء شركات خاصة تقوم باستغلال تلك الموارد، وهذا ما قامت به الدول الاستعمارية فى الماضى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا التى قامت باستعمار

(١) د. عمر الفاروق – قوة الدولة – مصدر سابق – ص ٧٤ وما بعدها.

المناطق الغنية فى العالم، أو بالسيطرة علي تلك الدول عن طريق غير مباشر بوساطة الشركات الخاصة التى تقوم بنفس الدور بدلا من الحكومات، أو أن تلجأ إلي الحصول علي تلك المواد الخام بطريقة سلمية عن طريق الشراء والتبادل التجارى. وبعض أساليب الاستفادة من موارد الدول الأخري قد يكون ممكنا وقت السلم والاستقرار، أما حينما تضطرب الأحوال أو تستعر الحرب فقد تعجز الدول المعتمدة علي دولة أخري من استيراد احتياجاتها منها، خاصة عند فرض حصار اقتصادى علي أى منهما، أو بسبب منع بيع تلك الموارد كإحدي وسائل الضغط السياسى، ولذلك فإننا نجدأن بعض الدول تسعي إلي تكوين مخزون احتياطى استراتيجى، يخزن فى أرضها فتتجنب الحاجة للغير أو الضغط عليها ريثما تجد وسيلة تعالج بها أى نقص قد يطرأ علي تلك الموارد.

وهناك بعد بيئى آخر لاستغلال الموارد الطبيعية، إذ تضع دول القوة الاقتصادية فى اعتبارها ضرورة المحافظة علي التوازن البيئى، وعدم تلويث البحار والأنهار والفضاء والأرض، بل إن منظمات وهيئات شعبية مثل "جماعات الخضر" وجماعات المحافظة علي البيئة تقوم بالضغط القوى علي حكوماتها للكف عن تدمير البيئة أو تلويثها، سواء فى الدول التى تعيش فيها تلك الجماعات أو غيرها. وفى الوقت الذى تؤدى فيه كارثة بيئية واحدة - ككارثة شيرنوبل - إلي هز كيان دولة قوية، فإن بعض حكومات دول القوة تقوم بتلافى ذلك عن طريق دفن نفاياتها النووية والسامة تحت أراضى دول الضعف الاقتصادى، وخاصة فى تلك الدول التى لا يكترث المسؤولون فيها بمفهوم الأمن

البيئى وأثر اختلاله علي مواطنى دولهم، أو يسمحون بذلك مقابل منـــافع مادية ضيقة.

٨- المنـــاخ:

قد يستغرب القارئ الكريم عن أسباب الربط بين المناخ وبين قـــوة الدولة ولكن استغرابنا قد يتبدد إذا عرفنا أن المناخ يعد من أهم العوامـــل الطبيعية التى تؤثر فى الإنتاج، ومن أكثرها تحكما فى النشاط البشـــرى بغض النظر عن مستواه، ومرد ذلك أن قدرة الإنسان علي التحكم فى هذا العامل محدودة للغاية، وتكاد تقتصر فى هذا الصدد علي التقليل من تأثير العناصر المناخية ومحاولة التكيف معها، فلا زال الإنسان غير قـــادر علي تغيير طبيعة الصحاري الجافة ,وتقتصر جهوده علي التقليل قـــدر الإمكان من حدة الجفاف باتباع أساليب خاصة فى الرى أهمها طريقـــة الرى بالرش وتبطين القنوات المائية بالإسمنت حتي لا تتسرب المياه إلي باطن الأرض، وهى طرق مرتفعة التكاليف، غير أن الإنسان يلجأ إليـها مضطرا لحاجته إلي مساحات زراعية جديدة[1].

وهناك ارتباط قوى بين الظروف المناخية وتوزيع كثافة الســـكان علي سطح الأرض، حيث تتحكم العوامل المناخية فى نشاطات الإنسان وتدفع به إلي التكدس فى الجهات المعتدلة مناخيا بعيدا عن المنـــاطق ذات المناخ المتطرف، وهو الأمر الذى يؤدى إلي وجود مناطق شاســـعة غير مأهولة فى بعض الدول، ويفسر ذلك سبب ظـــهور الحضـــارات البشرية القديمة فى بعض المناطق المعتدلة فى مصر والعراق والهند.

(١) د. عمر قدور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١٣٦.

ويؤثر المناخ بصورة عامة علي قدرة الإنسان علي العمل، سواء اقترنت درجة الحرارة بالارتفاع أو الانخفاض، مما يؤثر علي مستوي الإنتاج وبالتالى غني المجتمعات أو فقرها، حيث يمتد ذلك التأثير إلي طاقات الإنسان ويحد من قدرته علي العمل ويضعف من طاقته الذهنية، كما يساعد علي انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة التى تصيب الإنسان والحيوان علي السواء.

وهناك تأثير غير مباشر للمناخ يظهر فى فقر معظم التربات فى النطاق المدارى لاحتوائها علي نسب محدودة من المواد العضوية التى تذوب بصفة مستمرة بفعل الأمطار الغزيرة، لذلك عندما حاول الأوربيون الاستقرار فى الجهات المدارية بأفريقيا وأمريكا اللاتينية اختاروا الجهات المرتفعة كأماكن لاستقرارهم كما هو الحال فى كينيا وتنزانيا فى أفريقيا كما اختاروا الهضاب المرتفعة فى أمريكا اللاتينية.

وتؤثر العناصر المناخية بصفة عامة علي مختلف أوجه النشاط الاقتصادى لما لها من تأثير واضح كما أشرنا علي الإنتاج الزراعى والصناعى، فهناك بعض المزروعات والصناعات التى يلزم لقيامها وتطورها نوع معين من المناخ . إلي جانب أن للمناخ تأثيره الواضح فى توزيع الغطاء النباتى الطبيعى علي سطح الأرض، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وله تأثيره الواضح فى النشاط البحرى، ويتمثل ذلك فى أهمية الأحوال الجوية لرحلات الصيد فى الدول البحرية كالمملكة المتحدة والنرويج والبرتغال واليابان والمغرب، ويؤثر كذلك علي حركة النقل بصفة عامة من خلال التغييرات التى تطرأ علي الظروف المناخية وأحوال الطقس وما يتبعه من تأثيرات العواصف والأعاصير والرياح

وكتل الجليد الطافية علي المياه . ويمتد تأثير المنـــاخ إلـــي الســـياحة الخارجية والمحلية، فقد تحدث انعكاسات خطيرة بالنسبة للـــدول التـــى تعتمد عليها فى دخلها القومـــى أو تمثل لها موردا ثابتا إذا مـــا اختـــل توازن المناخ، خاصة وأن السياحة قد نجحت فى الأعوام الأخيرة فى أن تلعب دورا مهما فى الاقتصاد القومى لعدد كبير من الدول التى تأتى فـــى مقدمتها أسبانيا وبريطانيا وأستراليا وسويسرا وإيطاليا واليونان، وكذلك تركيا ولبنان ومصر [1].

(١) أمين محمود عبد الله – الجغرافيا السياسية – مصدر سابق – ص ٥٠ – ٥١.

obeikandl.com